

1- قوة بشرية مؤيدة :-

المجتمع هو اكبر قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة فهو المستهلك لهذه المعرفة ، وهو المستفيد من ثمارها ولذلك كلما كان تأكيد المجتمع على هذه الفوائد واستحسانه لنتائجها . فأن مردودها سيكون ايجابياً من ناحية التقدم والابداع والتطور .

2- وجود مجتمع تعليمي :-

اي ان توافر ذلك المجتمع يعد افضل البيئات لنمو اقتصاد المعرفة فعلى الافراد مسؤولية التطوير والابداع والتقدم . واذا لم تنتهياً للشباب فرصة التعلم فأن اقتصاد المعرفة سيبقى متأخراً عن التطور المرجو .

3- توافر منظومة بحث وتطوير فاعلة :-

ان توافر هذه المنظومة المتقدمة يشكل احد المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة لانه بغيرها يعني غياب التخطيط والتوجيه والتقويم والتطوير.

4- تهيئة عمال معرفة وصناعة :-

ان يكون لديهم معرفة وقدرة على التساؤل والربط والابتكار في المجال المعرفي .

5- ايجاد الربط الالكتروني الواسع :-

ان المعرفة تحتاج الى وسائل انتقال ، وان بروز مفهوم اقتصاد المعرفة ارتبط وجوده بالانترنت وسهولة الاتصال والوصول اليه فاذا تحقق كل ذلك تحققت اولى الخطوات نحو تنفيذ متطلبات عصر اقتصاد المعرفة .

6- مصداقية المعرفة :-

تأخذ المعرفة مصداقية اكبر وتعدداً اوثق بالتواصل مع الاخرين في انحاء العالم لنشر ثقافة المجتمع المتعلم فكراً وتطبيقاً في المؤسسات المجتمعية المختلفة لأن المعرفة في كنهها هي تفاعل المعلومات واستخدامها وتنميتها وتأصيلها .

7- البحث العلمي والابتكار :

من خلال انتاج المعرفة وتطويرها وربط الجامعات بمراكز البحث والقطاع الخاص والاستفادة من براءات الاختراع والابداع التقني.

8- تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

وتشمل الحوسبة والذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات التي تسهل من سرعة تبادل المعرفة وانخفاض التكاليف

9-البنى التحتية المعرفية:

وتشمل المؤسسات الداعمة للمعرفة كالجامعات ومراكز البحث والحاضنات والمكتبات الرقمية التي توفر بيئة داعمة للأبداع والابتكار.

9- البيئة المؤسسية والتشريعية :

القوانين المعرفي وحماية الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار ودعم ريادة الاعمال والسياسات التي تنظم الاقتصاد